العرب
الثلاثاء 2020/06/02
السنة 43 العدد 11719

تصدع التحالف بين حزب الله والتيار الحر في لبنان

عدلي صادق
كاتب وسياسي
فلسطيني

مُنذ اليوم الأول من إعلان التحالف بين "حزب الله" و"التيار الوطني الحر" الذي أسسه ميشال عون؛ كان اللبنانيون يدركون أن الطرفين، وبحكم طبائع الأمور، إن رقدا على سرير واحد، فإن كلاً منهما ستكون له أحلامه المختلفة!

لقد اتضح جلياً، في الآونة الأخيرة، أن رحلة الإياب قد بدأت، وأن عناصر الخلاف ذاهبة في اتجاه التعارض التام، بعد أن تغيرت الوقائع على الأرض وفي السياسات الإقليمية والدولية، ووصل "الحزب" و"التيار" إلى المرحلة التي نشأت فيها إشكالات وأسئلة البعد الاجتماعي للسياسة داخلياً، ولبُعدها الدولي وسط قوى تتصارع على النفوذ في المنطقة.

في السادس من فبراير 2006، عندما وقّع الطرفان على ورقة التفاهم بينهما، كانت البيئة السياسية الإقليمية والدولية، أقل تعقيداً ويمكن أن تساعد "حزب الله" في العثور على كتلة مسيحية داخلية، تؤمن له دفاعاً رسمياً لبنانياً، عن سلاحه في المحافل العربية الدولية، وأن تمهد الطريق لأن يحقق ميشال عون طموحه القديم في الوصول إلى قصر بعبدا رئيساً للجمهورية.

كانت المقايضة، في أولها، تتسم بهذه البساطة، لكن المسائل اختلفت اليوم، بعد أن نشأت عناصر كثيرة وثقيلة: الحراك الشعبي ضد الفساد، وفيه خروج قطاع كبير من المواطنين من كل الطوائف، على مرجعياتهم التقليدية، والانهيار الاقتصادي، وعجز الدولة عن تلبية شروط الحصول على مساعدات دولية وغير ذلك من العناصر.

وبخلاف ذلك وبسببه، نشأت أيضاً عقبات كأداء، أمام طموحات كُلٍ من "التيار" و"الحزب". الأول، يسعى إلى توريث رئاسة الجمهورية، لصهر ميشال عون الذي ورث مسبقاً رئاسة ذلك "التيار" وبات هناك بعض الشروط السياسية الأخرى لتحقيق الأمنية الرئاسية، وهي على الضد تماماً من منهجية "الحزب" ومن أمثلتها شرط النطق الفصيح المعبر عن تقبل إسرائيل وإظهار الحرص على أمنها وبقائها قوية، وهذا شرط بدأ جبران باسيل نفسه في تلبيته.

أما "حزب الله" فقد سمع من ممثلي الطرف الآخر، عبارات التبرم من السلاح، وقد عجلت بهذه العبارات أطروحة التصدي للفساد وللعجز عن إطلاق التنمية. فهذا النائب عن "التيار الحر" زياد أسود، يقول دون أن يرف له جفن، ما يقوله معسكر سعد الحريري، وإن كانت دوافع هذا الأخير مختلفة، وتتعلق بمسألة التوازن الطائفي في توزيع مواقع الحكم والنفوذ: "إن السلاح هو سبب الأزمة الاقتصادية التي يعيشها لبنان، ولا يمكن لأحد أن يحمل البارودة وشعبه جائع".

ويضيف زياد أسود قائلاً ومقللاً من قدرة "حزب الله" على الصمود بمفرده، ما معناه إن هذا الحزب لن يستطيع الاستمرار بغير تضامن وطني، حتى ولو تحصن في ضاحية بيروت الجنوبية، في عمق مئة طابق تحت الأرض، وقد تمنى النائب المسيحي على "أهل المقاومة" أن يقتنعوا بأن المقاومة والفساد لا يستويان.

الجانب المسيحي الذي يمثله "التيار الحر" في التحالف، لا يُخفي حقيقة تأثره بالموقف الأميركي، فكلما طرح فكرة، يردفها بالإشارة إلى أن "هذا هو ما تقوله الولايات المتحدة". بالتالي فإن مثل هذه الملاحظة، تُعيدنا إلى بعض وقائع البداية، التي تغاضى عنها "حزب الله" في تسويته مع ميشال عون في فبراير 2006.

من أجل استقطاب عون وتياره الذي ترعرع بشفاعة موقفه الصارم من النظام السوري، تناسى الأمين العام لـ"حزب الله" حسن نصرالله أن ميشال عون هو الذي كان يقف وراء إصدار الكونغرس الأميركي مشروع "محاسبة سوريا وسيادة لبنان" في العام 2003 الذي تقدم به زعيم الأغلبية الجمهورية في المجلس "ريتشارد أرمي".

وأكد عون نفسه على ذلك في حينه قائلاً إنه سعى ورفاقه اللبنانيون المقيمون في الولايات المتحدة، منذ يونيو 2001 إلى إقناع الإدارة الأميركية بمشروع سيادة لبنان وجلاء القوات السورية عنه، وأن الكونغرس استضاف فريق عون، لعدة أشهر في قاعة صغيرة، ملحقة في مبناه، لكي يستمع إلى كل ما لدى اللبنانيين من قصص عن تجاوزات النظام السوري ضد لبنان واستقلاله.

وكان في حوزة عون ملف سميك عن التجاوزات وحكاية طرده من قصر بعبدا ولجوئه إلى السفارة الفرنسية لكي ينجو. وعندما سعى إلى الحصول على القانون الأميركي، استأنس بالسابقة العربية عندما غزا صدام حسين الكويت، وكانت الاستعانة بالأميركيين، على الرغم من أن عون كان في ذلك الوقت حليف صدام قبل هجوم القوات السورية عليه (13 أكتوبر 1990).

لقد تجاوز "حزب الله" عن تلك الواقعة، لكي يؤمن معادلته الداخلية، مدركاً -على الأرجح- أن خلفيات السلوك لدى عون ومواليه، تناقض هواه وتوجهاته وكل مقاصده. وها هو جبران باسيل، صهر ميشال عون، الذي تكفل "حزب الله" بتعويمه سياسياً، يدعو -من بين ما يدعو إليه- إلى تلبية المطالب الأميركية المتعلقة بإسرائيل، بل إنه يلتقي السفيرة الأميركية لدى لبنان، دورثي شيه، ثم يدعو إلى تلبية مطلب جارح لـ"جمهور المقاومة" وهو إعادة اللبنانيين الهاربين الذين تعاونوا مع إسرائيل أثناء احتلال الجنوب، وشكلوا جيشاً رديفاً لها، وجمعهم مع أسرهم من كل البلدان التي انتقلوا اليها، لكي يعودوا مواطنين.

بعد اللقاء الأخير، مع السفيرة الأميركية، بدأت الانتقادات الصريحة لممارسات "حزب الله" على لسان شخصيات بارزة من "التيار"، لم تتردد في محاولات تسويق فكرة النظام الفيدرالي في لبنان، ما يعني وضع نهاية لمشروع الوطن والمجتمع المتنوع والمتجانس.

على الرغم من ذلك كله، ومن بين أعراضه السجال عبر منصات التواصل الاجتماعي بين موالي الفريقين، لجأت بعض الشخصيات منهما، إلى الطريقة اللبنانية التقليدية، في التصريحات السياسية التوفيقية شكلاً، بما عرف عنها من التذاكي والدقة في اختيار الألفاظ، لتنفي وجود التصدع، ولتؤكد على استمرار التوافق على القضايا الرئيسة، دون الكف عن النقد المسموع، باعتراضات على بعض مظاهر سلوك "حزب الله" وتمس جوهر وظيفة الدولة، كتلك المتعلقة بـ"ملف المعابر" التي يسيطر عليها الحزب ويشغلها -كما يقولون- للتهريب، والسيطرة على طريق المطار واستخدامها للتهريب من خلال عمليات النقل الجوي، والتعبير عن هذه الاعتراضات باستخدام مصطلح "قوى الأمر الواقع".

> من أجل استقطاب عون وتياره الذي ترعرع بشفاعة موقفه الصارم من النظام السوري تناسى الأمين العام لحزب الله أن ميشال عون هو الذي كان يقف وراء إصدار الكونغرس مشروع محاسبة سوريا وسيادة لبنان

جدل في العراق حول فساد الحشد الشعبي

د. باهرة الشيخلي
كاتبة عراقية

أشعل تداول عراقيين على مواقع التواصل الاجتماعي وثائق لشكاوى من مقاتلين في الحشد الشعبي تثبت أن رواتبهم تسرق، منذ أعوام، الجدل حول الفساد المستشري في هيئة الحشد الشعبي، الذي تسميه أحزاب السلطة وميليشياتها "الحشد المقدس".

وجاءت تغريدة النائب في البرلمان العراقي فائق الشيخ، في حسابه على تويتر، لتزيد الجدل اشتعالاً، إذ شن هجومًا على إدارة هيئة الحشد الشعبي العراقي، واتهمها بوجود "82 ألف فضائي" بين صفوف عناصر الحشد.

وكلمة "فضائي" هي الوصف الدارج بين الأجهزة الأمنية العراقية للجندي، الذي يدفع جزءًا من راتبه إلى مسؤوله، مقابل عدم التحاقه بالدوام، والواقع أن الدولة في العراق كلها فضائية، وهو مصطلح يفرضه معجم الحكومات الست، التي أعقبت الاحتلال.

ويبلغ عديد عناصر الحشد نحو 120 إلى 140 ألف عنصر، غالبيتهم الكبرى من الشيعة، وتوجد أيضا فصائل سنية ومسيحية وشبكية وتركمانية، لكن النائب الشيخ علي قال إن عدد مقاتلي الحشد الفعليين هو "48 ألف مقاتل، إلا أن قادتهم يتقاضون رواتب 130 ألف مقاتل، بفارق 82 ألف فضائي".

وقال النائب الشيخ علي، الذي طالما أشعل الجدل تحت قبة البرلمان، في رد على سؤال لأحد متابعيه: إن "رواتب ومخصصات الحشد تأتي إلى مجلس النواب في قانون الموازنة السنوية، ويجلسون ثلاثة شهور يناقشون فقراتها، ومعهم نوّاب قادة الحشد، وهم واحد يفتن (يسرب معلومات) على الثاني، هذا يقول فلان يأخذ رواتب 2000 حشدي.. وهو عنده بس (فقط) 300 وذاك يقول والله ظلم تنطوه (تعطوه) رواتب 900 واحد وهو عنده بس (فقط) 150".

ورغم أن مصدرًا في هيئة الحشد الشعبي قال لموقع "الحرة" إن "الأعداد، التي يتحدث بها الشيخ علي مبالغ بها"، وإن "مشكلة الفضائيين موجودة في كل الأجهزة الأمنية العراقية لكنها أقل لدى الحشد"، لكن اشتعال الجدل ظل مستعرا لأن مصادر أخرى تحدثت لموقع "الحرة" مؤكدة أن مشكلة العديد الوهمي موجودة، بنحو كبير، بين فصائل الحشد الشعبي.

واستعاد العراقيون حادثة مقتل مدير المالية في الحشد الشعبي قاسم الزبيدي على يد مجهولين، في العام 2018، بعد بدئه تحقيقا بأمر رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي في موضوع رواتب مقاتلي الحشد الوهمية. وقال العبادي، وقتها، إن الزبيدي كان قد اتصل به قبل حادث الاغتيال ليزوده بمعلومات تشير إلى وجود مقاتلين وهميين وأخبره بوجود فساد في توزيع الأموال واستيلاء بعض القيادات عليها، وأن هذا الملف يحتاج إلى تدقيق قبل أن يطلق أي زيادة في الرواتب.

وفي 2019، لم ينكر الحشد الشعبي اتهامات العبادي بوجود "فضائيين" في هيئة الحشد لكنه طالبه بتناول المشكلة "بروح أخوية".

إن أحزاب السلطة وميليشياتها أضفت على الحشد صفة القداسة، عقب فتوى السيستاني، والغاية من ذلك توفير "الحصانة" وقطع الطريق أمام مساءلته عن أية انتهاكات يقدم عليها.

وإذا عدنا إلى الوراء سنكتشف أن الحشد الشعبي في العراق لم يتأسس بعد فتوى المرجع الشيعي الأعلى السيد علي السيستاني، وإنما كان مجموعة من الميليشيات لم يوحدها هذا العنوان المفتعل، الذي تم بإيحاءات إيرانية، وجاء إصدار الفتوى بإصرار من قائد الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، بذريعة محاربة داعش في حزيران 2014، وأعلنها ممثل السيستاني في كربلاء ووكيله الشيخ عبدالمهدي الكربلائي عبر خطبة صلاة الجمعة، مما يعني أن فتوى السيستاني كانت إعلانا عن شيء موجود أصلاً.

الحشد الشعبي نسخة أولية من "الحرس الثوري" الغاية منه إعادة تنظيم الميليشيات واحتواء الصراعات الداخلية بين فصائلها وتحويلها إلى قوة موحدة ومنظمة، لغرض ضمان بقاء السلطة بيد الأحزاب الدينية بقيادة حزب الدعوة، إذ أثبتت الوقائع أن التثقيف الداخلي للحشد يقوم على إعداد الطريق وتمهيدها وإنضاج المراحل لإقامة ما يسمونه "دولة آل البيت" كمرحلة أولية، قبل الالتحاق بالجمهورية الإسلامية (الكبرى)، أولاً، وثانيًا أن من مهمات الحشد التغيير الديمغرافي حتى داخل المحافظات السنية.

وقد قاد نوري المالكي بنفسه عمليات التطهير الطائفي في الأنبار وصلاح الدين ونينوى وجرى التركيز، أيضاً، على العاصمة (حزام بغداد)، أما المهمة الثالثة للحشد فهي حراسة المصالح الإيرانية، والعمل على تحجيم الجيش العراقي وإضعافه، ويمتلك الحشد، الآن، جهازا متكامل الاختصاصات صمم وفقا لخارطة الحرس الثوري، والذين يقاتلون في سوريا من ميليشيات الحشد هم نسخة أخرى من فيلق القدس للعمليات الخارجية.

اقترن الإعلان عن تأسيس الحشد الشعبي بالتباسات كثيرة، ما زالت مستمرة إلى اليوم، وهي تتعلق بأسباب التأسيس، ومن أطلق الفكرة وكيف تم التنفيذ، غير أنها جميعا لا تغطي دور الإيحاءات الإيرانية، ولا تغطي أيضا القصد المشبوه، وراءها.

ونسأل، بموضوعية، كل ذي ضمير وطني حي، لا يصدر في موقفه عن تعصب أو مصلحة أو منفعة، هل كانت لتأسيس الحشد الشعبي ضرورة وطنية أو أمنية، وهل كانت الآثار السلبية، التي نتجت عن هذا التأسيس وما زالت، بحجم ما كان لهذا التأسيس من إيجابيات؟

لو كان الخلل في ما يتعلق بالحشد الشعبي، بمعطيات التأسيس فقط، لكان المرء يأمل أن يراجع الأخطاء ويحرر كيان الحشد من الأغراض والدوافع المشبوهة، التي تستهدف الوطن والمواطنين، لكن ما شهده العراقيون، بعد التأسيس، من ظواهر الفساد، التي لا نريد من ذكرها التشويش أو الإساءة، بل نريد مصلحة الوطن والمواطن من خلال وضع الأمور في نصابها.

حصة الحشد في ميزانية سنة 2019، مليارا دولار، وهذا المبلغ الكبير يصرف من دون رقابة أو تدقيق، وتتسلم قيادات الميليشيات رواتب ومخصصات 130 ألف منتسب، بينما العدد الحقيقي للمنتسبين هو 48 ألف منتسب، ولو قبلنا بهذا الرقم، فهذا يعني أن رواتب 82 ألف منتسب ومخصصاتهم، تذهب إلى جيوب كبار اللصوص من قادة الميليشيات، وما ذكرناه من حالات الفساد المالي، وغيره كثير، بل كثير جداً، جعل من ميليشيات الحشد الشعبي أوكارًا للفساد والنهب والتخريب.